بيان جمهورية مصر العربية

أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

خلال الدورة رقم ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة

بشأن البند رقم ٨٧ المعنى بنطاق وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية

السيد الرئيس

تؤيد مصر بياني وفد إيران نيابة عن الدول أعضاء حركة عدم الإنحياز ووفد جامبيا نيابة عن الدول أعضاء المجموعة الأفريقية. ونود أن نتقدم بالشكر للسكرتارية على إعداد التقرير ذي الصلة.

السيد الرئيس

ترى مصر أهمية مبدأ الولاية القضائية العالمية بإعتباره أحد تطبيقات الجهود الدولية التي تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب، ولأنه يصب كذلك في الجهود الوطنية لتعزيز سيادة القانون. وأود أن نشير في ذلك الخصوص إلى أن هناك مناقشات جدية بمصر لتضمين الجرائم الجسيمة ومنها بالقطع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها ضمن التشريعات المصرية الوطنية، بما في ذلك النظر في تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية.

ونؤكد في هذا الصدد على أن الولاية القضائية العالمية هي مكمله لإختصاص القضاء الوطني في الدول المعنية، والمختص بشكل أصيل بالنظر في الجرائم ذات الصلة التي تقع في نطاق اختصاصه، بحيث يقتصر تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية في حالة عدم قدرة أو رغبة الدولة صاحبة الاختصاص الأصيل في ممارسة اختصاصها وهي نقطة يتعين الا يساء تفسيرها بما يسمح بتطبيق الولاية القضائية العالمية في غير الحالات التي يمكن فيها تطبيق تلك الولاية.

في هذا الصدد، تؤمن مصر بضرورة إيلاء المزيد من الجهود والاهتمام للعمل من اجل إستكمال الإصلاحات القضائية والتشريعية على المستويات الوطنية والإقليمية بما يحترم مبدأ الملكية الوطنية، وكذلك

بذل مزيد من الجهود لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وتبادل الخبرات بما يمكن تلك الدول من تولى زمام المسئولية في هذا المضمار.

وفى هذا الصدد، ومن أجل ضمان أن يحقق مبدأ الولاية القضائية العالمية الغاية المبتغاة منه دون أن يحيد عنها، تشدد مصر على ضرورة أن يتحلى تطبيق المبدأ بالحيدة والاستقلال، والبعد عن تسيس استخدامه.

وفى ذات السياق، يتعين كذلك احترام قواعد القانون الدولي ذات الصلة، وما يعكسه ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية والعرف الدولي وأحكام محكمة العدل الدولية من قواعد وأحكام في هذا الخصوص على غرار احترام سيادة الدول، واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، واحترام الحصانات التي يتمتع بها رؤساء الدول وكبار موظفيها.

السيد الرئيس

في النهاية، نؤكد على أن مصر سوف تواصل الانخراط، في إطار مجموعة العمل المعنية، في مناقشة الموضوع تحقيقاً للصالح العام وللسعي لتقريب وجهات النظر إزاء الجوانب المختلفة له.

وشكراً